

المؤشرات المثولوجية في التمييز بين الدراسات السياسية الإسلامية

علي أكبر عليخاني^١

تاریخ القبول: ١٤٢٩/١٢٠

تاریخ الوصول: ١٤٢٨/١١/٨

لاشك في أنه يمكن طرح الدراسات والأبحاث ذات الصلة بقضايا الإسلام وعلاقته بالسياسة مما يعرف الآن بالسياسة الإسلامية في عدة مجالات دراسية وبحثية مختلفة تمثل في الفقه السياسي، والفلسفة السياسية للإسلام، والكلام السياسي في الإسلام بالإضافة إلى الفكر السياسي الإسلامي، إلا أن المشكلة في هذا الخصوص تكمن في صعوبة تحديد إطار كل واحد من تلك المجالات وتمييزه عن الآخر وبعبارة أوضح؛ فإننا بحاجة ماسة إلى تقديم تعاريف جامعة ومانعة لكل واحد منها. لذلك فإن ترسيم وتدوين مجموعة من المؤشرات والسمات المثولوجية (المنهجية) وتقديمها لكل من يعنيه الأمر، بفرض تحديد إطار المجالات المذكورة وتمييزها عن بعضها البعض يغنى بحثنا هذا. كما أن ما يتميز به هذا المقال هو تقديم تعاريف جديدة حول الفكر السياسي الإسلامي، والفكر السياسي في الإسلام وذلك لأول مرة وهدف التمييز فيما بين هذين المجالين.

الكلمات الرئيسية: الإسلام، الفكر السياسي الإسلامي، المثولوجية (المنهجية)، الغرب.

١. عضو الهيئة العلمية في معهد الدراسات الثقافية والاجتماعية التابع لوزارة العلوم والبحوث والتنمية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الإجتماعية و الدينية و هما: القرآن و السنة، و مع مرور الأيام و التعقيدات التي ظهرت في الحياة الإجتماعية، واجه المسلمين قضايا جديدة و مسائل مستحدثة لم تكن الإجابة عليها موجودة في القرآن مباشرة، كما أنها لم تكن مطروحة من قبل؛ لكي يجدوا حلّاً لها في السنة النبوية المطهرة، فكانت الإجابة عليها تتم من خلال الاستناد إلى الموارد المشابهة و الإستفادة من القراءن و الشواهد، و كلما كانت المسألة المطروحة أكثر استحداثاً و كان البحث الدائر حولها أكثر احتمالاً يحتاج إلى وقت أكبر و علوم أوسع واستدلالات أعمق .

ولقد أدى اتساع هذه البحوث و الحالات الفكرية و الفقهية العلمية على مدى قرون من الزمان إلى ظهور علوم و معارف و اتجاهات مختلفة تربط كل واحدة منها بدائرة معرفية محددة .

و من هذه العلوم ، بيان الأحكام و ما يحتاجه الناس في معاملاتهم و زواجهم و طهارتهم و قضائهم و ... غير ذلك، وقد سمي هذا العلم بـ «الفقه» و كان هناك علم ثالث يختص بتهذيب النفس و تربية الأفراد من داخلهم و هو ما يسمى بـ «علم الأخلاق». و ظهر علم آخر يتناول القضايا العقائدية و يتولى مهمة الدفاع عن عقائد المسلمين و مسلماتهم الإيمانية فسمي هذا العلم بـ «علم الكلام». و بالطبع كان لكل واحد من هذه العلوم اتجاهاته و آياته الخاصة به و المتأثرة من مقتضياته و الأرضيات التي ينطلق منها، و قد تحولت هذه الإتجاهات المنهجية بعد فترة من الاختبار و التهذيب إلى المنهج الغالب في هذا العلم. عمور العقود و القرون، علمأً أن هذه المناهج و الإتجاهات كانت مستخدمة في مجالات علمية أخرى، لهذا لم يكن هناك تمييز واضح على المستوى المثولجي بينها، باعتبار أن القرآن و السنة يشكلان المصادرين الرئيسيين و المشتركين بين جميع تلك العلوم.

المقدمة

القرآن و السنة هما المصادران الأساسيان في البحث و التشريع لدى المسلمين، و في الوقت الراهن يلعب هذان المصادران دوراً أساسياً في صياغة النظرة و السلوك السياسي لدى الأغلبية من المسلمين، لكن السؤال المطروح في هذا الصدد، هو: مع التعقيدات القائمة أمام البشرية التي دخلت القرن الحادي و العشرين، كيف يمكن للباحث المسلم الرجوع للقرآن و السنة، و ما هي آليات البحث عن الحلول المناسبة للمشاكل و القضايا من خاللهما؟ و مع أن مناهج البحث متفاوتة في هذا المجال، تبقى المسألة الأهم هي أن حدود و ثغور تلك المناهج لا تزال غير واضحة و لا توجد مؤشرات محددة تميز تلك المناهج عن بعضها، و هذا ما نحاول بحثه في هذه الدراسة، أي أننا نسعى هنا لبيان بعض المؤشرات التي يمكننا من خلالها التمييز بين المناهج البحثية.

و بعد أن نقدم التعريف السائد عن «الفكر السياسي» في هذه الدراسة، سنطرح تعريفنا عن «الفكر السياسي الإسلامي» و «الفكر السياسي في الإسلام»، ثم بعد ذلك سنخوض في الحالات الرئيسية الثلاثة في الدراسات السياسية الإسلامية، و هي: «الفقه السياسي» و «الفلسفة السياسية» و «الكلام السياسي». و بعبارة بجملة؛ كل واحدة من هذه الحالات الثلاثة تشكل فرعاً علمياً له منهجه و آلياته المثولوجية المحددة و التي تميزه عن غيره من العلوم .

و بعد أن نقدم تعريفنا لكل واحدة من الحالات المذكورة، مثولوجياً، سنحاول بيان بعض المؤشرات المثولوجية للتمييز بين دائرة الدراسات و البحوث الخاصة بكل منها .

الإتجاهات المثولوجية في الدراسات الإسلامية

بعد وفاة نبي الإسلام الكريم (ص) كان لدى المسلمين شيئاً يشكلان الأساس في استمرارية الحياة السياسية و

السياسي الإسلامي»، لأن «الفكر السياسي» في الدراسات السياسية الإسلامية لا يشكل فرعاً أو مجالاً علمياً أو منهجية خاصة، بل يمكن فرضه عاماً و شاملاً يتضمن جميع الفروع وال المجالات العلمية. و هذا ما يدعمه و يسنته رأي بعض المفكرين الغربيين أيضاً.

على سبيل المثال يذهب «بارتريج» (١) إلى التمييز بين ثلاث منظومات فكرية سياسية، و يرى أن النظرية السياسية القديمة كانت مزيجاً لبحوث و أفكار مختلفة، يمكن مشاهدة ثلاثة دوافع فيها: (٢)

١. الدوافع الفلسفية: على سبيل المثال النظريات السياسية التي طرحتها مفكرون من أمثال أفلاطون و هوبر و لوك و هيجل كانت فلسفية بالأساس، لأنها سعت إلى ربط النتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بالمنظومة السياسية و المدف من الحياة السياسية بنظام فلوفي أوسع و أشمل، و من خلال الاستنتاجات السياسية والإجتماعية جرى الدفاع عن عقائد أكثر سعة ترتبط بعافية الواقع و الوجود الذي يتصل بجميع القضايا الواقعية و منها السياسة، لذلك تجد خطاباً و منطقاً موحداً في جميع تلك الحالات و تجد النتائج السياسية تقوم على مبادئ و اسس ميتافيزيقية أعم ، أو أنها تجد شرعيتها من تلك المبادئ و الأسس.

٢. الدوافع العلم الاجتماعية: و تجد في بعض النظريات السياسية كالتي طرحتها «توكيفيل» (٣) و غراهام والاس (٤) أو بيج هات (٥) اتجاهـ علمـ اجتماعـ يؤكد على التعميمات العلمية في مجالات سلوك الطواهر الإجتماعية. و الحقيقة أن بعض كتابات و نظريات الفلاسفة السياسيـين مثل هوبر لم تخل من هذه الصبغة و الإتجاه أحياناً.

واليوم حيث نواجه موضوعات و مباحث جديدة للغاية، تحتاج في بحثها و الخوض فيها إلى مستلزمات و آليات منهجية محددة و خاصة. إضافة إلى ذلك فإن المناهج المستخدمة في مختلف مجالات الدراسات و البحوث الإسلامية تعانى من ضعف و نقص، وعلى هذا لن تكون مفيدة في دراسة الموضوعات الجديدة؛ و خاصة الموارد المشتركة بين أكثر من علم، و بالتالي ستكون الآفات و الأضرار المترتبة عليها كثيرة أيضاً، و سوف تظهر هذه الآفات بداية على الصعد العملية و ترك تبعات و آثار واسعة عليها ، و لعل «الدراسات و البحوث السياسية الإسلامية» من حمله الماضي و المباحث المشتركة بين العلوم . وعلى الرغم من وجود مباحث و نقاشات سياسية بين المسلمين منذ البداية و في صدر الإسلام، و قد جرى الإهتمام بها بحثياً في شتى المجالات و الأصعدة ، لكن نوع المباحث المطروحة في المجال السياسي اليوم مختلف عن الماضي التي كانت مطروحة في السابق، و السبب الرئيس في هذا الإختلاف؛ هو التحولات التي طرأت على المعرفة البشرية أولاً، و التغيرات الرمانية ثانياً. وفيما يلي نتناول مثولوجياً مختلف مجالات الدراسات و البحوث السياسية الإسلامية، فعلى الرغم من أن هذه المناهج تمت بجهودها إلى الماضي، إلا أن حلقتها الأخيرة و التي تستفيد منها و نستخدمها اليوم هي موضوع دراستنا.

الفكر السياسي الإسلامي

١- التعريف السائدة عن الفكر السياسي:

إذا كان من الممكن تقديم تعريف ل مختلف المجالات العلمية و البحثية في الدراسات الإسلامية مثل «الفقه السياسي» أو «علم الكلام السياسي» فإن مثل هذه التعريف ستكون صعبة و غير يسيرة نوعاً ما فيما يتعلق بمفهوم «الفكر

لأسس نظرية أو أخلاقية معينة. والفكر السياسي — أخلاقياً و سلوكيًا — يحمل هواجس الوضع البشري القائم ، لذلك هو أقرب إلى الإيديولوجية السياسية . والفكر السياسي لا يقدم بياناً وصفاً علمياً مجرداً ، بل يسعى إلى تغيير الواقع مع النصائح و التحذيرات الأخلاقية. و الفكر السياسي — خلافاً للنظرية السياسية — لا يتناول تفاصيل الأمور بل ينظر إلى الخطوط الرئيسية و عموميات موضوع الدراسة، و بين الظواهر المختلفة بشكل يوحى بوجود علاقة عضوية فيما بينها. و مع أن الفكر السياسي قد يكون مبنياً إيديولوجية معينة في بعض الأحيان لكنه ينساق بطبيعته ضمن الاتجاهات المعرفية أيضاً^(٩).

ولـ «ليوشتراوس» رأي آخر في هذا المجال، فبعد أن يميز بين النظرية السياسية و الفلسفة السياسية يعتبر الاثنين جزءاً من الفكر السياسي، و يقول: «الفكر السياسي وقفقة تأميمية حول الآراء السياسية أو التفاسير المطروحة عنها، و المقصود بالأراء السياسية، الخيال، المفهوم أو أي شيء آخر يستخدم الذهن لتفكير به، على أن يكون مرتبطاً بالمبادئ الأساسية في السياسة»^(١٠).

وعلى أساس هذا التعريف، فإن كل فلسفة سياسية تعتبر فكراً سياسياً، لكن أساس كل فكر سياسي ليس فلسفة سياسية. فال الفكر السياسي في ذاته لا يهتم بالتمييز بين «الظن» و «المعرفة». فقد لا يكون الفكر السياسي أبعد من مجرد الدفاع عن عقيدة جازمة أو أسطورة مغوية، لكن من الضروري بالنسبة للفلسفة السياسية أن تتحرك من منطق الوعي بالتمايز الأساسي بين الإيمان و العقيدة و المعرفة. وقد تظهر الأفكار السياسية في أطر أخرى غير النصوص، مثل القوانين و الضوابط و الآداب و الفنون و الخطابات العامة، في حين أن الرسائل هي النموذج الأمثل لطرح الفلسفة السياسية.

٣. الدوافع الإيديولوجية: بعض النظريات السياسية دونت لدوافع وأسباب سياسية ، فهناك تأكيدات أخلاقية تتضمنها بدل التحليل الفلسفى و الاستدلالات السلوكية او التعميمات و الإطلالات العلمية- الاجتماعية ، وهى تقوم ببيان مفاهيم الحياة الجيدة و المطلوبة و أهدافها و أساليبها و التنظيم و السلوك الاجتماعي اللازم في الوصول إلى تلك الحياة الجيدة و المطلوبة.

ويرى آية الله «عميد زنجانى» وجود بعض التقدم و التأخر بين مفاهيم الفكر السياسي و النظرية السياسية و المبدأ السياسي مع وجود رابط منطقي قوي بينها. و مثلما هو الامر في الهندسة المعمارية، فإن الفكر السياسي يمثل الأنماذج و الخارطة التي يقوم عليها البناء، و فيما تمثل النظرية أساساته فإن المبدأ هو الأسلوب و الآلة التي يتحقق من خلالها البناء^(٦) و على الرغم من الرأي الجديد المتميّز للأستاذ عميد زنجانى ، إلا أنه لا يطرح مؤشرات تميز بين مباحث الفكر السياسي و النظرية السياسية.

ولقد سعت بعض التعريف إلى تقديم مؤشرات أدق و بيان حدود مضمونية و منهجة واضحة، فعلى أساس التعريف الذي يطرحه ريموند ارون: «الفكر السياسي عبارة عن محاولات لتحديد اهداف يمكن تحقيقها بقدر معقول، و أيضاً تحديد آليات يتوقع منها الوصول إلى تلك الأهداف بقدر معقول»^(٧).

و حسبما يذهب إليه «حسين بشيرية»، فالتفكير السياسي يتضمن خصائصاً و مفاهيم أكثر عملية و لا تتجدد فيه اتجاهات انتزاعية كما هو الحال في الفلسفة السياسية و في مباحث مثل الدلائل و الضرورة و أسس الحكومة^(٨).

وعلى أساس ما تقدم ، فقد يكون الفكر السياسي وصفياً و بيانياً إلى حد ما لكنه قيمي و يتبع قواعد محددة بالأساس، أي أنه يسعى إلى تنظيم الحياة السياسية وفقاً

من أهم مميزاتها. و هذا ما يميز الفكر السياسي عن الفلسفة السياسية التي تعتبر جهداً عقلياً مجرداً يسعى إلى الكشف عن الحقيقة، لكن هذا التمايز غير موجود إلى حد ما في الإسلام، لأننا نقرأ في النصوص الإسلامية الأولية وفي ما ورد من سنة الرسول و أهل بيته (ع) أن العلم المطلوب و الممتدح هو الذي يشكل أساساً للعمل ، أما العلم الذي لا وجود له على أرض الواقع فيعد نوعاً من العبث، و أحياناً جرى النهي عنه،^(١٣) هذا على الرغم من القبول و الاعتراف ب مختلف مستويات البحث أو الإتجاهات و الفروع العلمية، و على هذا الأساس فإن أكثر العلوم تجرداً و انتزاعية في مجالات الدراسات السياسية الإسلامية، لابد أن يكون قيمياً و يهدف إلى التطبيق، و بالنهاية يحمل هاجس حل مشاكل المجتمع .

و لهذا السبب، يمكن أن نعتبر جميع الدراسات و البحوث السياسية في مختلف فروع المعرفة الإسلامية، ضمن دائرة الفكر السياسي، لكن هنا تظهر مشكلة أخرى وهي أنه لن نجد مباحث سياسية محددة في أي من الحالات العلمية التي جرى تعريفها مسبقاً و هي؛ الفقه السياسي، و الفلسفة السياسية، و الكلام السياسي. في حين سيكون هناك نوع آخر من الدراسات و البحوث السياسية لا يمكن ضمه لأي من الفروع الثلاثة المذكورة ، بل سنجعله ضمن مجالين رئيسيين هما: «الفكر السياسي الإسلامي» و «الفكر السياسي في الإسلام»، و ذلك وفقاً لمؤشرات علمية معينة. و في تعين المؤشرات لمعرفة النصوص و التراث السياسي الإسلامي، لا يمكن ان يجعل شخص المؤلف ملائكاً مطلقاً - مع أنه واحد من أهم المعايير - بل لابد من إعطاء الأصلحة للنص نفسه و الأثر الذي أوجده المؤلف. و مع أن الفقه السياسي لابد أن يكتب على يد فقيه، لكن ذلك الفقيه يمكنه أن يكتب موضوعاً سياسياً ليس فقهأ

و بدوره سعى «فرهنگ رجائي» لتقديم تعريف دقيق عن الفكر السياسي، ويعتقد أن الفكر السياسي يشكل جزءاً من المواجه البشرية وبعض مساعي الإنسان في تعريف و بيان و تحديد علاقاته مع الخارج و انه من مستلزمات الحياة الاجتماعية. فغاية الفكر السياسي ليست الكشف عن حقيقة السياسة، بل بذل جهد عملي للوصول إلى حلول و آليات تزيد من كفاءة و فاعلية النظام السياسي و تحسين إدارة المجتمع (١٤). و فيما يقترب «فرهنگ رجائي» من آراء «ريموند ارون» و «حسين بشيرية» إلا أنه لا يقدم مؤشرات أكثر وضوحاً في هذا الصدد .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن الفكر السياسي مفهوم عام و كلّي يشمل جميع أنواع التفكير في مجال السياسة، سواءً الوعي منه أو غير الوعي. والفكر السياسي يشكل جزءاً من منظومة الفكر الإنساني التي تسعى إلى تعريف و بيان و تعين نمط و مضمون علاقاته بالخارج، و هي بهذا ملزمة دائماً للحياة الاجتماعية. كما أن الفكر السياسي لا يهدف إلى الكشف عن حقيقة السياسة، بل هو جهد عملي في البحث عن حلول و آليات ترفع من مستوى كفاءة النظام السياسي و تنظيم و إدارة المجتمع بشكل أفضل .

و بالإستناد إلى تعريف يقدمه أحد المفكرين الايرانيين، يرى «فرهنگ رجائي» أن الفكر السياسي هو ذلك الجزء من التفكير السياسي المتصل بالسلطة ضمن خطاب حضاري معين، و الذي يحاول الإجابة على تساؤلات تسهل عملية فهم و إدراك تفاصيل السلوك السلطوي و جزئياته (١٥).

٢- تعريف الفكر السياسي الإسلامي

إن أغلب التعريفات التي سبقت إلى الآن هي من نتاجات الخطابات الغربية و التي يمكن أن نعتبر القيمية و البراغماتية

الأخير لفظة «العالم الإسلامي» و أكتفينا بلفظة «في الإسلام» في حين أن الأصل هو «الفكر السياسي في العالم الإسلامي» و الذي يعبر عن «الفكر السياسي لدى المسلمين». وعلى أساس ما تقدم يمكن لنا استعراض بعض النقاط:

١- لعل من أهم الخصوصيات المنهجية في البحوث و الدراسات التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي الاستناد إلى القرآن و السنة. و البحوث التي تجري في مجال الفكر السياسي الإسلامي تهدف إلى الإجابة على التساؤل الأولي للبحث من خلال الاستناد إلى القرآن و السنة، أو أنها تتناول مباشرة المباحث السياسية الموجودة في القرآن و السنة. و من هذا المنطلق، فالبحوث التي يكون الاستناد فيها إلى القرآن و السنة قضية هامشية و فرعية ليست من الفكر السياسي الإسلامي. و لو أن غير المسلم بحث في القضايا السياسية الموجودة في القرآن و السنة؛ أو حاول الإجابة من خلالها على فرضية الفكر السياسي الإسلامي فإن عمله هذا سيكون من جملة الفكر السياسي الإسلامي .

٢- أما الخصوصية الأساسية في منهجية المباحث الخاصة بـ «الفكر السياسي في الإسلام» فهي البحث في أفكار و آراء العلماء و المفكرين المسلمين الذين سعوا للإجابة على التساؤل الفكري السياسي الأساسي أو تناولوا المباحث السياسية الموجودة في القرآن و السنة. و على هذا الأساس ، فغير المسلم الذي تناول المباحث السياسية الموجودة في القرآن و السنة لن يكون ضمن هذه الدائرة، لكن الباحث في مجال الفكر السياسي في الإسلام يمكن أن يكون من غير المسلمين، كما أن جميع المباحث و الموارد السياسية التي خاض فيها المفكرون المسلمين سواء التي كانت في مجال الفقه السياسي أو الكلام السياسي أو الفلسفة السياسية أو من الفكر السياسي الإسلامي، فإنها تدخل ضمن دائرة «الفكر السياسي في الإسلام».

بالمعنى الدقيق للكلمة، فعلى سبيل المثال «كتاب تنبية الأمة و تزية الملة» للنائيني و «الحكومة الإسلامية» للإمام الخميني، ليست نصوصاً فقهية مثل «جواهر الكلام» أو «المكاسب» أو حتى لا يمكن اعتبارها فقهها سياسياً ، مع أنها كتبت من قبل فقهاء و ضمن أجواء و أرضية إسلامية. كما أنها ليست كلاماً سياسياً أو فلسفة سياسية إسلامية، لكننا يمكن أن نعتبرها «فكرة سياسياً إسلامياً» و بالطبع ليس من الضروري أن يكون الكاتب أو الباحث في مجال الفكر السياسي، فقيهاً أو فيلسوفاً. وعلى أساس معيارية النص، فإن كل من يكتب وفقاً لمؤشرات «الفكر السياسي الإسلامي» فإن كتابته ستكون ضمن هذه الدائرة، و من يكتب وفقاً لمؤشرات الفقه السياسي أو الفلسفة السياسية، تكون بحوثه و مواضيعه ضمن هاتين الدائرتين.

و لتجري الدقة في مجالات الدراسات و البحوث السياسية الإسلامية، من الأفضل التمييز بين مفهومي «الفكر السياسي الإسلامي» و «الفكر السياسي في الإسلام»، و على هذا الأساس يمكن تقديم التعريف التالية: «الفكر السياسي الإسلامي عبارة عن أي بحث قيمي منسجم يتعلق بالسلطة و الحكومة على أن يكون مستندًا إلى القرآن و السنة».

أما «الفكر السياسي في الإسلام فهو جميع البحوث التي تتناول المسلمين والمتعلقة بالسلطة و الحكومة على أن يكون هذا الفكر مستندًا إلى القرآن و السنة».

عبارة أخرى «الفكر السياسي الإسلامي» هو الخوض في المباحث السياسية في القرآن و السنة من أجل تقديم حلول للمشاكل السياسية و على الصعيدين النظري و العملي ، و «الفكر السياسي في الإسلام» هو الخوض في المواضيع التي تعرض لها الباحثون و الكتاب في المجالات السياسية التابعة من القرآن و السنة و على أي نحو كان. و قد حذفنا من المفهوم

التاريخ الإسلامي إلى يومنا هذا. سواء كانت هذه الآراء و المباحث في مجال الفقه السياسي أو الفلسفة السياسية أو الكلام السياسي أو غيرها.

بـ- المدفـ: دراسة و معرفة و تحليل و نقد و الإستفادة من آراء المفكـين المسلمين في المباحث السياسية.

جـ- المخاطـ: الباحثون و المفكـرون السياسيون، الحـاكـمون و المـدرـاء و المـشـرـعون و النـاشـطـون السياسيـون و الإـجـتمـاعـيون.

دـ- نوع البحث: ديني داخلي مع خطاب موجه إلى العلماء و المجتمع في الفترة التي يجري فيها البحث.

هـ- المصادر: جميع مؤلفـات و آثار المـفكـرين المسلمين .

و نوع الأسئلة: أـسئـلة دقـيقـة المـدـفـ منها فـهمـ الأـفـكـارـ و الآراءـ السياسيـة للمـفكـرين المسلمين و منـطـقـاتـها.

الفقه السياسي

١- تعريف الفقه و الفقه السياسي :

يقسم الإمام محمد الغزالـي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) العـلومـ إلى أـربـعـةـ أـقـسـامـ: الأـصـوـلـ، الفـرـوـعـ، الـقـدـمـاتـ وـ الـمـهـمـاتـ، وـ يـعـتـبـرـ عـلـمـ الفـقـهـ منـ الـعـلـومـ الفـرـعـيـةـ الـتـيـ تـرـتـبـتـ بـالـمـاصـلـحـ الـدـنـيـوـيـةـ (١٤). أما نـصـيرـ الدـينـ الطـوـسيـ (٦٧٢ هـ) فيـرىـ

الـفقـهـ عـلـمـاـ يـتـنـاـوـلـ:

أولاًـ: المسـائـلـ الفـرـديـةـ مـثـلـ الـعـبـادـاتـ.

ثـانيـاـ: المسـائـلـ الـيـتـمـ تـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ الشـراـكـةـ مـثـلـ الـعـامـالـاتـ.

ثـالـثـاـ: المسـائـلـ الـيـتـمـ تـخـصـ أـهـلـ الـمـدـنـ مـثـلـ الـحـدـودـ وـ الـسـيـاسـاتـ.

وـ يـرـىـ أنـ هـذـاـ عـلـمـ «ـيـتـغـيـرـ بـتـقـلـبـ الـأـحـوالـ وـ تـغلـبـ الـرـجـالـ وـ تـطاـولـ الـأـيـامـ وـ تـبـاـيـنـ الـأـدـوارـ وـ تـبـدـلـ الـمـلـلـ وـ الـدـوـلـ» (١٥).

أما، أبو نـصـيرـ الفـارـابـيـ (٣٢٩ـ٢٥٥ هـ) فيـعتقدـ أنـ الـفقـهـ عـلـمـ يـمـكـنـ إـلـاـنسـانـ مـنـ اـسـتـخـرـاجـ وـ اـسـتـبـاطـ الـحـدـودـ وـ

٣- مؤشرات الفكر السياسي الإسلامي:

أـ- المـوـضـوعـ: هوـ المـبـاحـثـ وـ القـضاـياـ التـطـبـيقـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـسـيـاسـةـ وـ الـحـكـومـةـ فيـ أيـ عـصـرـ. وـ هـذـاـ لـاـ يـعـنيـ بـالـطـبعـ الـمـبـاحـثـ وـ السـجـالـاتـ الصـحـفـيـةـ أوـ القـضاـياـ الـيـوـمـيـةـ الـدـاخـلـيـةـ وـ الـخـارـجـيـةـ وـ الـيـقـادـيـةـ الـتـيـ قدـ تـشـغـلـ بـالـحـكـومـاتـ لـسـنـوـاتـ منـ الـزـمـنـ، وـ لـاـ حـتـىـ الـبـحـثـ فيـ الـمـشاـكـلـ الـفـكـرـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ فيـ مـجـالـ السـيـاسـةـ وـ الـإـجـتمـاعـ وـ الـيـقـادـيـةـ الـتـيـ يـسـتـغـرقـ الـبـحـثـ حـوـلـهـاـ قـرـونـاـ مـنـ الـزـمـنـ، بلـ الـبـحـثـ فيـ الـمـوـاضـيعـ الـفـكـرـيـةـ وـ التـطـبـيقـيـةـ فيـ مـجـالـ السـيـاسـةـ وـ الـإـجـتمـاعـ وـ الـيـقـادـيـةـ الـتـيـ يـسـتـكـلـ هـاجـسـاـ لـأـيـ جـمـعـمـ عـلـىـ مـدـىـ عـقـودـ، مـثـلـ قـضاـياـ الـتـنـمـيـةـ، الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـ، الـحـرـيـاتـ السـيـاسـيـةـ (ـ مـعـ اـتجـاهـ تـطـبـيقـيـ)ـ وـ غـيرـ ذـلـكـ.

بـ- المـدـفـ: تقديم حلـولـ وـ آلـيـاتـ منـ أـجـلـ التـخـطـيطـ وـ وـضـعـ السـيـاسـاتـ الـمـلـائـمـةـ وـ تـقـلـيلـ أوـ حلـ الـمـشاـكـلـ الـقـائـمـةـ فيـ الـمـجاـلـاتـ الـمـذـكـورـةـ.

جـ- المـخـاطـ: وـهـمـ الـحـاكـمـونـ وـ الـمـدـرـاءـ وـ الـمـشـرـعونـ وـ الـمـخـطـطـونـ وـ الـأـحزـابـ وـ الـنـاشـطـونـ السـيـاسـيـونـ وـ الـإـجـتمـاعـيـونـ.

دـ- نوعـ الـبـحـثـ: دـينـيـ دـاخـلـيـ معـ خـطـابـ مـوجـهـ للـمـجـتمـعـ فيـ ذـلـكـ الـعـصـرـ.

هـ- المصـادـرـ: القرآنـ، السـنـةـ، العـقـلـ، الـبـحـوثـ الـمـشـابـهـةـ الـمـوـجـودـةـ وـ الـنـماـذـجـ الـمـشـابـهـةـ الـمـوـجـودـةـ فيـ سـائـرـ الـمـجـتمـعـاتـ الـإـسـلامـيـةـ.

وـ- نوعـ الـأـسـئـلـةـ: تـسـاؤـلـاتـ قـيمـيـةـ وـ تـطـبـيقـيـةـ حلـ الـمـشاـكـلـ الـقـائـمـةـ معـ حـفـظـ الـمـبـادـيـءـ الـإـسـلامـيـةـ.

٤- مؤشرات الفكر السياسي في الإسلام:

أـ- المـوـضـوعـ: مـبـاحـثـ وـ قـضاـياـ السـيـاسـةـ وـ الـحـكـومـةـ فيـ آرـاءـ الـمـفـكـرـينـ الـسـلـمـيـنـ. وـ بـعـبـارـةـ أـخـرـىـ فإنـ مـوـضـعـ الـفـكـرـ السـيـاسـيـ فيـ الـإـسـلامـ هوـ الـبـحـثـ فيـ الـقـضاـياـ الـفـكـرـيـةـ فيـ مـجـالـ السـيـاسـةـ وـ الـإـجـتمـاعـ وـ الـيـقـادـيـةـ الـتـيـ طـرـحـهـاـ الـمـفـكـرـونـ الـسـلـمـيـنـ مـنـ بـداـيـةـ

ضمن دائرة الفقه السياسي (٢١). و ترى هذه التعريف الأخيرة أن الحوادث والمواضيع المحتملة فيما يتعلق بعلاقات المسلمين فيما بينهم أو مع غيرهم تشكل جزءاً من مواد الفقه السياسي و حيزاً منه.

٢- المنهج في الفقه السياسي:

كما أشرنا من قبل ، فإن مهمة الفقه هي استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، و هي: القرآن و السنة و الإجماع و العقل. و الفقه السياسي باعتباره جزءاً من الفقه، شهد تحولات كبيرة و تطوراً في جانبيه الشيعي و السني. و الفقه السياسي السني يمكن دراسته ضمن مدارسه التقليدية القديمة الأربع و هي الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنبلية، إضافة إلى بعض المدارس و الإتجاهات المعاصرة كالوهابية و الإخوان المسلمين.

أما الفقه السياسي الشيعي فيقسم بشكل عام إلى قسمين: المدرسة الأصولية و المدرسة الإخبارية (٢٢). و الخلافات الأساسية بين هاتين المدرستين (الأصولية و الإخبارية) تدور حول قضية المنهج في الاستنباط و تتركز في خمسة مجالات، هي: استنباط الأحكام الشرعية، مصادر و أدلة الأحكام الشرعية، دائرة شمول الأحكام، الإجتهاد و التقليد، العقل و العلوم البشرية التي يمكن تتبعها (٢٣). أما الأساس في الخلاف بين المدرستين فيدور حول تأكيد الأصوليين على الإجتهاد و العقل بشكل كبير، و يرون ذلك مصدراً و مرجعاً في عملية الاستنباط، في حين أن الإخباريين يؤكدون على مسألة النقل و الحديث و يرون أنه الأساس في الوصول إلى الحكم الشرعي، و يرون أن العقل البشري يعجز عن معرفة و استنباط الكثير من الأحكام الشرعية. و مع غلبة المدرسة الأصولية في القرن الثالث عشر الهجري و بعد قرون من السجالات الفكرية، إلا أن

الأحكام التي لم يحددها متشرع و تقوم مدى صحتها على أساس المدف و الغاية التي رصدها. (١٦)

عبارة أخرى يرى الفارابي أن الفقه واحد من الصناعات التي يمكن بواسطتها و بالإستفادة من الأحكام الصرحية و الأصول الكلية، استخراج و استنباط أحكام لم تبينها الشريعة بشكل واضح و صريح . (١٧) و اليوم أيضاً نجد مثل هذا التعريف متداولاً عن الفقه، فهو « فهم و استنباط الأحكام الشرعية العملية من مصادرها و أدتها التفصيلية » (١٨) و لا يوجد تعريف يتعارض مع ذلك .

و الفقه السياسي يعد جزءاً من علم الفقه و قد رصّدت له تعريف مختلفة. فآية الله « عميد زنجاني » يعرّفه على أساس موضوعاته و مباحثه ، ويقول: «الجهاد، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، الحسبة، الإمامة و الخلافة، تعين الأماء و القضاة و جبات الأموال الشرعية، المؤلفة ولوبيم، الدعوة إلى الإسلام، الجمعة و الجماعة، آداب الخطب و إقامة مراسم العيد، إعلان السلم أو عقد المعاهدات مع الدول الأخرى، التولي و التبرؤ، التعاون مع الحكام و أمثال ذلك من القضايا المباشرة أو غير المباشرة، تعنون تحت اسم الأحكام السلطانية أو ما يطلق عليه بالفقه السياسي ». (١٩)

أما التعريفات الأخرى المطروحة عن الفقه السياسي فهي أكثر انتزاعية و مجردة و لكن تقع في دائرة أكثر اتساعاً مما عليه عند تعريف « عميد زنجاني » « فأبو الفاسم كرجي »، يقسم الأحكام الفقهية إلى قسمين؛ عامة و خاصة و يعتبر جميع الأحكام العامة التي يشكل المجتمع موضوعها ضمن دائرة الفقه السياسي (٢٠).

و يرى باحثون و كتاب آخرون أن جميع القواعد والأصول و الأحكام التي تتناول مسألة سلوك و تعامل المسلمين فيما بينهم أو مع الشعوب و الأقوام الأخرى، تقع

إلى اتخاذ الفقه السياسي - و بمورر الأيام - اتجاهًا فردانِيًّا، حتى بلغ الحد الذي تحولت فيه نظرته إلى الأحكام الإجتماعية أيضًا من زاوية فردية، و النظر إلى الإسلام من زاوية الفرد. و بالطبع هذا لا يعني إغفال القضايا الإجتماعية، بل نقصد به غياب التفسيرات و النظريات العامة في مجال المجتمع أو النظام الدولي.

و النقد الثالث الذي يوجه إلى مناهج الفقه السياسي، هو «نظرية التكليفية». و لأن الفقه يقوم على بيان أحكام المكلفين ضمن دوائر: الواجب، الحرام، المباح، المستحب و المكره، و كون هذه الدوائر تقوم على مبدأ التبعُّد، فقد سار الفقه السياسي على هذا النهج أيضًا، و أصبح هدفه من فهم الأحكام السياسية من القرآن و السنة هو بيان المعطيات التكليفية، فالنظرية التكليفية هي من طبيعة الفقه، و لا تعد الإشارة إليها نقدًا له، لكننا عندما ندخل في دائرة السياسة، يصبح النقد واردًا، لأن اغلب المسائل المطروحة في دائرة السياسة و المجتمع تحتاج إلى بيان و ايضاح، و لا يمكن النظر إليها ضمن الأطر الخمسة المذكورة سلفًا.

اما النقد الرابع الذي يوجه إلى مناهج الفقه السياسي، فهو «الماضوية» فعلى الرغم من التأكيدات الموجودة في الفقه على عنصري الزمان و المكان و مع أن الإمام الخميني (رض) و بعض الفقهاء المعاصرین، قاموا بخطوات كبيرة و واسعة في هذا الإتجاه من أجل تحدیث الفقه السياسي، لكن لاتزال أغلب مواضيع الفقه السياسي و نوع البحوث المطروقة من خلاله تعتمد السياقات و المناهج الماضية و القديمة، لذلك لا تجد مكانها في الأوساط البحثية و العلمية المعاصرة. اضافة إلى ذلك، هناك اليوم عشرات المواضيع المهمة في مجالات السياسة الداخلية و النظام الدولي، لكننا لانجد تعرضاً لها و اهتماماً بها من قبل الفقه السياسي.

المدرسة الإخبارية استمرت في حيالها و بقوة أكبر مستترة بلباس الأصولية.

وفيما يتعلق بمناهج استنباط الأحكام في الفقه — و التي يستخدمها نفسها الفقه السياسي أيضًا — هناك علم «أصول الفقه» الذي يعتبر المنهج التخصصي في الفقه. و يستفاد فيه و من أجل استنباط الأحكام الفقهية — من مناهج و أساليب و قواعد، مثل: الإستدلالات العقلية و غير العقلية (القياس) حجة ظواهر الألفاظ، الإستصحاب، حجة سيرة العقلاة و غير ذلك. و تبحث هذه المناهج في الأصول بشكل مفصل و تام (٢٤). و يمكن الرجوع إلى كتب هذا العلم للتفصيل و مزيد الإستفادة .

٣- نقد المناهج في الفقه السياسي:

تعتبر «النظرة التجزئية» هي النقد الأول الذي يوجه للمنهج المتبع في الفقه السياسي. و لأن الفقه السياسي يتولى تنظيم علاقات المسلمين فيما بينهم و مع المجتمعات الأخرى ، فإننا نراه يصدر أحكاماً في مواضيع جزئية و على أساس المصاديق الموجودة، لذلك تحول بالنهاية إلى مجموعة من الأحكام الجزئية و التفصيلية، بينما للمكلفين ما يجب القيام به في كل مورد محدد و في المصاديق الخاصة. و مع أن مثل هذا التعامل مع القضايا جيد في مكانه، إلا أنه حال دون أن يتمكن الفقه السياسي من النظر إلى الأمور بصورة أكثر عمومية و شمولية وان ينظر للقضايا التي تواجهها المجتمعات الإسلامية و الظروف الدولية و علاقة المسلمين بغيرهم من الشعوب و الدول .

أما النقد الآخر الذي يوجه لمناهج الفقه السياسي فهو «نظرته الفردية» فيما أن الماجس الأساس للفقه — و بتبعه الفقه السياسي — هو بيان الأحكام للمكلفين، فإننا نجد أن الخطاب الأساسي للفقه هو «الفرد» و لقد أدى هذا الأمر

هذا التيار و هذه المدرسة. أما التيار الذي أطلقنا عليه صفة «الحداثة» و قد أشرنا إلى بعض خصوصياته و آراءه ، فإنه يعتقد بعدم إمكانية الفقه الحالي في الإجابة على التساؤلات المعاصرة و أنه عليناأخذ الحد الأدنى من المبادئ و الأصول الفقهية و من ثم التسليم و الإنقياد إلى العقلانية البشرية المعاصرة و الحداثة . (٢٧) و الظاهر أن هذا التيار دخيل على الفقه أساساً، أما التيار الثالث، فليس بتيار فقه سياسي، بل هو نظرية إلى الفقه السياسي المطلوب و من منطلق «يجب».

و بالطبع قامت خطوات تأسيسية في هذا الصدد و تأمل أن يظهر هذا التيار بقوة على الساحة، لأن الفقه السياسي و من أجل ديناميته و استمراريته و قدرته في الإجابة على التحديات المتزايدة و التعقيدات المعاصرة، لابد ان يأخذ هذا المنحى الذي لايزال في بداية الطريق إليه. وعلى هذا الأساس لأنجد في الفقه السياسي نصاً فقهياً قام بطرح أنموذج أو نظرية في موضوع معين، و كذلك لم يجد فقيهاً أصبح مرجعاً في موضوع محدد و خاص. و من هذا المنطلق فالفقه السياسي القائم هو ما أطلقنا عليه تعبير التيار التقليدي في الفقه السياسي.

٤- المؤشرات النهجية (المشلوجية) في الفقه السياسي:
لبيان مؤشرات عينية - قدر المستطاع - تميز بين الفقه السياسي و سائر الدراسات في مجال الفكر السياسي الإسلامي، لابد من التطرق إلى بعض الأركان و العناصر التي تتشكل منها، مثل: الموضوع، المدف، المخاطب، نوع البحث، المصادر و نوع الأسئلة التي يطرحها.

أ- الموضوع: و هو السلوك السياسي للمسلمين على نطاق الداخل مع بعضهم و على نطاق الخارج مع غير المسلمين، و المقصود هنا بالسلوك السياسي هو الأداء

و النقد الخامس الذي يوجه إلى مناهج الفقه السياسي هو غلبة «الاتجاه النقلوي» عليها، فعلى الرغم من سيادة المدرسة الأصولية و أ Fowler الفكر الإخباري، و مع كل الجهود التي بذلها فقهاء كثيرون و بشكل متوالي على مدى التاريخ لبيان محورية العقل و الإجتهداد في الفقه، إلا أن العقل لايزال في الهاشم و لايزال الدور المحوري و الأساسي لل المستندات النقلية. و مع أنه نقل بالتوالر العديد من الأحاديث التي تقدم العقل و تعارض ما يخالفه من نقل، بل تدعو إلى التشكيك فيه و التردد في الأخذ به، (٢٥) إلا أنه قليلاً ما تجد من يستند إلى العقل في عملية الاستنباط الفقهي المتعلقة بالقضايا السياسية و الإجتماعية. فهناك عرف قائم - غير مصحح به أو مكتوب - يقول «إنه لا مشروعية لأي حكم أو بحث سياسي فقهي ما لم يجد له جذوراً و أساساً مباشرة و صريحة أو غير مباشرة في القرآن و السيرة».

و يقسم أحد الباحثين تيارات الفقه السياسي إلى ثلاثة تيارات، هي: التقليديون، الحداثيون و المحدثون، ثم يوجه انتقادات أساسية لتياري التقليد و الحداثة، و يرى أن التيار التجديدي في الفقه هو التيار الذي وقف أفراده على معضلات و أضرار التيار التقليدي و مضراته و آفات التيار الحداثي، و حاول معالجة الإشكاليات التي واجهتها هذان التيارات، و من خلال إحداث تحولات في الفقه السياسي فإنه لا يسعى إلى إصدار أحكام، بل يحاول عرض و تقديم نماذج منتظمة، و في هذا التيار لن يكون دور الفقيه مجرد بيان الأحكام التكليفية، بل دوره تخصصي و عمله التنظير. (٢٦)

أما رأينا نحن فهو أن التيار التقليدي في الفقه و الفقه السياسي والذي ننتقده موجود و حاضر بقوة، بل أن اغلب النصوص الموجودة في مجال الفقه السياسي تعود إلى

كما قيل إن الفكر الفلسفـي لا يمكن تأطـيره دينـياً بالأسـاس، لأنـه يـقوم على العـقل، فـي حين أنـ الدين لا يـسمح بأـية أفـكار خـارج الأـطـر التي يـضعـها. وـ لقد رـدـت على هـذه الشـبهـات وـ غيرـها، العـديـد منـ الكـتب وـ الـدرـاسـات وـ منـها مـقالـاتـان قـيمـتان، (٢٨) لـذلك لـنـ أـتـعرض للـرد على هـذه الشـبهـات هنا، لـكـنـ أـوـ كـدـ بشـكـلـ مـجـمـلـ عـلـى إـمـكـانـيـة وجودـ فـلـسـفـةـ سيـاسـيـةـ إـسـلامـيـةـ الـيـومـ، بـغضـ النـظرـ عنـ وـجـودـهاـ فيـ السـابـقـ أـمـ لـاـ، وـ قـبـلـ ذـلـكـ سـوفـ نـقـومـ بـتـعرـيفـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ.

يمـكنـ القـولـ إنـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ مـعـرـفـةـ عـلـىـ أـسـاسـ «ـمـهـجـ»ـ فـلـسـفـيـ تـسـعـىـ إـلـىـ إـدـرـاكـ وـ فـهـمـ حـقـائـقـ الـأـمـورـ السـيـاسـيـةـ وـ بـيـانـهاـ، وـ هيـ تـسـعـىـ إـلـىـ اـسـتـبـالـ الـعـرـفـةـ (٢٩ـ)ـ بـعـاهـيـةـ الـأـمـرـ السـيـاسـيـ وـ وـضـعـهاـ مـكـانـ الـإـيمـانـ (٣٠ـ)ـ بـعـاهـيـةـ الـأـمـرـ السـيـاسـيـ(٣١ـ)ـ. وـ هـذـاـ التـعـرـيفـ مـأـخـوذـ مـنـ نـظـرـيـةـ الـأـمـورـ السـيـاسـيـةـ(٣٢ـ)ـ. وـ هـذـاـ التـعـرـيفـ مـأـخـوذـ مـنـ نـظـرـيـةـ الـمـثـلـ الـأـفـلاـطـونـيـ وـ الـمـثالـ الـذـيـ يـطـرـحـهـ عـنـ الـمـغـارـةـ، فـهـوـ يـرـىـ أـنـ مـهـمـةـ الـفـلـسـفـةـ تـتـمـثـلـ فـيـ تـغـيـيرـ الـإـيمـانـ وـ الـإـعـتـقـادـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ. لـذلكـ فـلـفـظـةـ «ـالـفـلـسـفـةـ»ـ تـبـيـنـ الـمـنهـجـ وـ الـطـرـيقـةـ فـيـ الـبـحـثـ، وـ هـيـ عـامـةـ كـلـيـةـ وـ تـكـتمـ بـجـذـورـ وـ أـصـلـ الـقـضاـيـاـ، أـمـاـ لـفـظـةـ «ـالـسـيـاسـيـةـ»ـ فـإـنـاـ تـشـيرـ إـلـىـ طـبـيعـةـ الـمـبـاحـثـ الـمـطـرـوـحةـ فـيـهـاـ (٣٢ـ)ـ. وـ إـذـاـ اـعـتـرـنـاـ هـنـاـ الـفـلـسـفـةـ نـجـحاـ وـ طـرـيقـةـ وـ أـنـاـ لـيـسـ فـرـعاـ، عـنـدـهـاـ لـاـيـكـنـاـ الـحـدـيـثـ عـنـ فـرـوعـ وـ اـتـجـاهـاتـ فـيـهـاـ، وـ ذـلـكـ خـلـافـاـ لـمـاـ يـعـتـقـدـهـ «ـلـيـوـشـتـراـوسـ»ـ فـيـ أـنـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ فـرعـ مـنـ الـفـلـسـفـةـ (٣٣ـ)ـ.

وـ برـأـيـ فإنـ هـذـاـ الرـأـيـ أـيـضاـ مـهـمـ، وـ هوـ أـنـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ فـرعـ وـ مـنـظـومةـ عـلـمـيـةـ مـسـتـقـلـةـ، هـاـ مـسـتـلـزـمـاـهاـ وـ مـقـتضـيـاـهاـ الـخـاصـةـ، كـمـاـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ تـبـعـاـ لـلـفـلـسـفـةـ. لـأنـهـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ لـنـ تـكـوـنـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ فـرـعاـ مـنـ الـفـلـسـفـةـ وـ لـنـ تـكـوـنـ الـقـوـاعـدـ الـتـيـ تـحـكـمـهاـ - وـ تـارـيخـهاـ - تـبـعـاـ لـلـقـوـاعـدـ الـتـيـ تـحـكـمـ الـفـلـسـفـةـ. وـ اـسـتـقـالـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ يـعـنـيـ أـنـ هـذـاـ فـرعـ مـنـ طـلـقـاتـهـ وـ قـوـاعـدـهـ الـخـاصـةـ بـهـ، وـ هوـ لـاـ

المـتـعلـقـ بـنـحـوـ ماـ بـالـسـلـطـةـ وـ الـحـكـومـةـ، وـ الـذـيـ يـقـومـ بـهـ أـيـ فـردـ مـسـلـمـ عـالـمـاـ كـانـ أـمـ شـخـصـاـ عـادـيـاـ وـ حـاـكـمـاـ كـانـ أـمـ مـحـكـومـاـ. فـالـفـقـهـ السـيـاسـيـ يـتـنـاـولـ مـخـتـلـفـ الـمـوـاضـيـعـ وـ الـمـبـاحـثـ، لـكـنـهاـ جـمـيـعاـ مـعـطـوـفـةـ نـحـوـ السـلـوكـ فـيـ الـنـهـاـيـةـ.

بـ- الـمـهـدـ: بـيـانـ السـلـوكـ الـمـطـابـقـ لـلـشـرـيـعـةـ. لـأنـ بـيـانـ السـلـوكـ السـابـقـ أوـ الـلـاحـقـ وـ مـدـىـ تـطـابـقـهـ مـعـ الـشـرـيـعـةـ الـإـسـلامـيـةـ يـعـدـ مـنـ أـهـمـ أـهـدـافـ الـفـقـهـ السـيـاسـيـ. وـ الـفـقـهـ السـيـاسـيـ مـنـ خـالـلـ الـمـناـهـجـ الـتـيـ يـمـتـلـكـهـاـ وـ الـتـيـ تـبـحـثـ عـادـةـ فـيـ عـلـمـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ، يـهـدـيـ إـلـىـ بـيـانـ حـقـيـقـةـ الـحـكـمـ الـشـرـعـيـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـسـلـوكـ الـمـكـلـفـينـ، أـوـ أـنـهـ يـقـولـ لـهـ بـأـنـ الشـارـعـ لـاـ حـكـمـ لـهـ فـيـ هـذـاـ الـمـحـالـ وـ أـنـ الـاـخـتـيـارـ مـتـرـوـكـ إـلـيـهـمـ فـيـهـ.

جـ- الـمـخـاطـبـ: وـ هـمـ الـمـسـلـمـونـ الـمـلـتـزـمـونـ بـأـحـكـامـ الـإـسـلامـ.

دـ- نـوـعـ الـبـحـثـ: دـيـنـ دـاخـلـيـ (ـ فـيـ إـطـارـ الـعـرـفـ الـدـيـنـيـةـ)

هـ- الـمـصـادـرـ: الـقـرـآنـ، الـسـنـةـ، الـعـقـلـ، الـإـجـمـاعـ.

وـ هـنـاـ يـكـوـنـ الدـوـرـ الـأـسـاسـ لـلـنـصـ مـنـ قـرـآنـ وـ سـنـةـ ، مـعـ إـعـطـاءـ دـوـرـ بـارـزـ لـلـعـقـلـ فـيـ الـكـشـفـ عـنـ الـحـكـمـ الـشـرـعـيـ بـوـاسـطـةـ الـتـأـمـلـ وـ الـفـكـرـ.

وـ نـوـعـ الـأـسـئـلـةـ: أـسـئـلـةـ إـيمـانـيـةـ مـعـ فـرـضـ مـسـيقـ بـقـبـولـ الـجـوـابـ دـوـنـ تـرـدـدـ، وـ التـسـلـيمـ بـهـ فـيـ أـصـلـ الـجـوـابـ وـ لـيـسـ فـيـ كـيـفـيـةـ الـإـسـتـبـاطـ .

الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ:

١ـ ماـ هـيـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ:

بـداـيـةـ لـابـدـ مـنـ إـلـاجـةـ عـلـىـ هـذـهـ التـسـاؤـلـاتـ وـ هـيـ: هـلـ تـرـكـيـبـةـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ صـحـيـحـةـ؟ وـ هـلـ هـنـاكـ فـلـسـفـةـ سـيـاسـيـةـ إـسـلامـيـةـ مـنـ النـاحـيـةـ الـمـنـطـقـيـةـ؟ وـ هـلـ كـانـ هـنـاكـ مـثـلـ هـذـهـ الـفـلـسـفـةـ فـيـ الـمـاضـيـ؟

هـنـاكـ شـبـهـاتـ تـقـولـ بـأـنـ مـاـ يـعـرـفـ بـالـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ مـاـ هـيـ إـلـاـ تـقـليـدـ وـ اـسـتـنـسـاخـ لـفـلـسـفـةـ الـيـونـانـ الـقـدـيمـةـ،

و إذا اعتبرنا الفلسفة السياسية الإسلامية جهداً عقلياً هدفه تغيير المثل السياسية إلى معرفة سياسية ، أو إجابة على القضايا و المشاكل السياسية التي يتعرض لها أي مجتمع و التي تتم وفق نهج محدد ، فإن مثل هذا الجهد و كذلك الإجابة على التساؤلات سيكون موجوداً في كل مجتمع إسلامي و بالتالي فهو جهد إسلامي . لأن المثل و الآراء، أو المشاكل و القضايا السياسية الموجودة و الموضعية التي تكون مثار بحث مستحدث صبغة و طابعاً إسلامياً في ظل الأجواء و البيئة الماثرة و المطروحة فيها، هكذا بالنسبة للإجابات و الحلول التي ستتأثر بالبيئة الإسلامية بالتأكيد، و على هذا فهي إسلامية. و هنا يبقى «نوع» البحث، و الذي يتناول الموضعية المطروحة بعمق و بشكل جذري و أساسي، و مثل هذا النوع من البحث لا يوصف بأنه إسلامي أو غير إسلامي. و على هذا الأساس، تكون «الفلسفة السياسية الإسلامية» عبارة عن معرفة بالموضعية السياسية الكلية و الأساسية في المجتمع الإسلامي». و هذه المعرفة عقلية بالضرورة لسبعين: الأول، كونها «معرفة» و يشكل العقل المحور فيها، و الثاني: تطرقها إلى القضايا السياسية في المجتمع الإسلامي في أي «زمان» كان. و الزمان و قضايا المجتمع الإسلامي من الحقائق التي تحتاج في دراستها بشكل عميق إلى تدخل مباشر من قبل العقل.

الإشكال الآخر الذي تواجهه الفلسفة السياسية الإسلامية، هو عدم الإنسجام بين الدين القائم على القيم المستندة إلى الوحي و الفلسفة السياسية . و الجواب على هذا هو أن الفلسفة السياسية - السائدة - تتضمن في العديد من أقسامها المهمة و مباحثها، قيماً و مثلاً و أنها ليست عقلية بحد ذاتها (٣٥). و هنا تشتراك الباحث الدينية القيمية و المثلية مع الفلسفة السياسية. و من جانب آخر، فإن أصول الدين و مبادئه تقوم على أساس عقلية، حتى أن القبول بالدين و الوحي يتم بشكل عقلي.

يتعارض مع التعامل بين هذين الفرعين أو وجود مشتركات بينها .(٣٤) و على هذا الأساس فالتمايز بين الفلسفة السياسية وسائر العلوم و المعارف السياسية هو تمايز منهجي (مثولوجي) يظهر عادة في نوع البحث و طريقة دراسة الموضوعات، أي بشكل عميق و جذري، و بجدلية تامة و إعطاء دور رياضي للعقل. و هذا النهج في البحث، يستدعي تسلط الضوء على بعض الموضعية بشكل أكبر، في حين أن بعض الموضعية الأخرى تبقى في منأى عنه، لكن هذا «استدعاء منهجي» و ليس وجوباً موضوعياً، لأن جميع الموضعية في النهاية سياسية.

و فيما لو قبلنا بهذا التعريف للفلسفة السياسية، عندها يمكن القول إن الفلسفة السياسية الإسلامية نوع و نهج محدد من البحث يحاول تغيير المثل التي مصدرها تعاليم و مبادئ الإسلام في مجال السياسة، إلى معرفة. و أرى شخصياً أن مثل هذا الأمر يحدث بالضرورة في القرآن و السنة. أما إذا ذهبنا إلى عدم وجود فلسفة إسلامية من الأساس، و أنه لا يمكن إيجاد مثل هذه الفلسفة. فهذا الأمر لا يصدق - بالضرورة على الفلسفة السياسية الإسلامية. لأن موضوع الفلسفة هو البحث في نظام الخلقة و المدف من الخلق و المبدأ و المعاد و أمثالها، أي أنها تتناول القضايا الكلية و تبحث فيها على أساس عقلية تامة، و لعل أحد أسباب معارضة الفلسفة الإسلامية - سواء من قبل الفقهاء أو المؤمنين أو غيرهم - يكمن في معارضتهم للبحث في مثل تلك الموضوعات و أمثالها كالذات القدسية الإلهية و الذي يعتبرونه غير جائز. أما دائرة بحث الفلسفة السياسية الإسلامية، فهي القضايا السياسية العامة و الكلية و الأمور التي ترتبط بالحكومة، و إن البحث في مثل هذه القضايا لا يعرض الباحث إلى مخاطر الكفر لأن الحديث بعيد عن التوحيد و المعاد و المبدأ و نظام الخلقة .

إسلامية في المستقبل القريب، و هذه الفلسفة فاقدة للنهج حالياً على اعتبار أنها غير موجودة أساساً، لكنه من الممكن الإشارة إلى بعض الإتجاهات المنهجية المطلوبة و التي ستساهم فيها . و برأيي فإن أهم اتجاه منهجي للفلسفة السياسية الإسلامية هو العقلانية، و الذي ستحدث عنه في مبحث آخر.

٣- المؤشرات المنهجية (المثولوجية) للفلسفة السياسية الإسلامية:

أ- الموضوع: القضايا الحكومية و السياسية العامة و الأساسية في المجتمع الإسلامي. و في هذا الصدد نشير إلى خصوصيات مباحث و مواضيع الفلسفة السياسية الإسلامية، و هي: إن مباحث الفلسفة السياسية الإسلامية تدور حول القرآن و السنة، أي أنها تستند بالضرورة إلى القرآن و السنة، و في هذا الصدد يمكن القول إن الفلسفة حرّة و غير مقيدة ضمن دائرة بحثها و لا يمكن فرض قيود عليها ضمن تلك الدائرة. فلو كان موضوع الفلسفة، الوجود و نظام الخلقة ، فهي حرّة في البحث ضمن هذه الدائرة .

لكن موضوع الفلسفة السياسية الإسلامية هو الحكومة و السلطة في المجتمع الإسلامي، و بالتالي و هي حرّة تماماً في بحث هذا الموضوع من جميع جوانبه، لكنها لن تكون حرّة في بحث قضايا التوحيد و النبوة و المعد و نظامه على اعتبار أن هذه القضايا خارج دائرة الفلسفة السياسية .

و الفلسفة السياسية الإسلامية تولد في بيئه و أرضية طبيعية طوت مسيرتها التكينية بشكل عادي، و هذه الأرضية هي المجتمع الإسلامي و حراكه السياسي و نظامه الحكومي . و الفلسفة السياسية الإسلامية إنما وجدت للبحث و النقاش حول القضايا السياسية الإسلامية، لذلك

إن النظرة العقائدية و المثلية للفلسفة السياسية السائدة ، تركت آثاراً عميقاً في طرح أفكار عامة و شمولية و عالمية، و لهذا السبب من الصعب اليوم الفصل بين الأبعاد الإستدلالية و الوصفية و التحليلية في الفلسفة السياسية و أبعادها المثلية و القيمية (٣٦). لذلك من الطبيعي أن نجد تأثير الأفكار و العقائد الإسلامية العامة كالتوحيد و النبوة و المعد و غيرها في المباحث و الموضوعات التفصيلية للفلسفة السياسية كالحكومة و الدولة و التابعية و الفرد و المجتمع و غير ذلك .

٢- النهج في الفلسفة السياسية الإسلامية:

فيما يتعلق بالفلسفة السياسية الإسلامية، لابد من التمييز بين ثلاثة مجالات؛ المجال الأول: تاريخ الفلسفة السياسية الإسلامية، و المجال الثاني: وجود أو عدم وجود فلسفة سياسية إسلامية في الوقت الراهن، و المجال الثالث: إمكان أو امتناع الفلسفة السياسية الإسلامية و مستقبل ذلك. فيما يتعلق بتاريخ الفلسفة السياسية الإسلامية و منهجيتها، و التي تعرف بالعصر الوسيط و أهم من يمثلها هو الفارابي، جرت هناك بحوث و طروحات و قد تعرضت للنقد و الدراسة (٣٧). و فيما اعتبرها البعض يونانية و تقليداً لفلسفة اليونان القديمة (٣٨)، رآها آخرون إسلامية تماماً و أنه جرى فيها تدرج مباحث فلسفة اليونان القديمة (٣٩). و هذه الفلسفة لا تكمن بأي شكل من الأشكال لأنها تعود إلى الماضي، أما فيما يتعلق بالوضع الراهن، فمن الصعب القول بوجود فلسفة سياسية إسلامية أو فيلسوف سياسي، كما أنتا لا نرى أي جهد وأثر في مجال الفلسفة السياسية الإسلامية، و على هذا لا يوجد نجح أيضاً، و يبقى أمر آخر و هو إمكان أو امتناع الفلسفة السياسية الإسلامية، و أنا شخصياً أذهب إلى ظهور فلسفة سياسية

فحسب(٤١). أما التعريف المطروح عن علم الكلام اليوم فلا يخرج عن هذا النطاق أيضاً. فالعلامة «مرتضى مطهري» يعرّف علم الكلام بأنه «العلم الذي يبحث في أصول الدين فسيتدل عليها و يدافع عنها من خلال البيان»(٤٢). و علم الكلام السياسي (٤٣) الإسلامي هو موضوع حديد، لم يكن موجوداً بين المسلمين من الشيعة و غيرهم و لم يشر إليه فيما يتعلق بعلم الكلام الإسلامي (٤٤). أما (ليوشتراوس) فيرى أن الكلام السياسي هو تعليمات و أحکام سياسية مصدرها الوحي الإلهي(٤٥). في حين أن «غلام رضا هروزلك» والذي أنجز بحوثاً قيمة في مجال علم الكلام السياسي ، يعرف هذا العلم على النحو التالي:

«الكلام السياسي فرع من علم الكلام مهمته بيان التعاليم الإيمانية و الرؤى الدينية فيما يتعلق بالقضايا السياسية ، و الدفاع عنها في مواجهة تعاليم الآخرين و آراءهم ».(٤٦)

و مع أن مفهوم «الكلام السياسي» يعتبر مفهوماً جديداً، إلا أن قدم المباحث السياسية ذات الصبغة الكلامية يعود إلى فترة صدر الإسلام، ففي تلك الفترة و بالتحديد بعد وفاة الرسول الكريم (ص) بدأت المباحث الكلامية تختلط بالقضايا السياسية، و هي مستمرة إلى يومنا هذا.

و يمكن تقسيم الكلام السياسي في الإسلام إلى ثلاثة أقسام، هي: الكلام السياسي عند الخوارج ، الكلام السياسي عند الشيعة و الكلام السياسي عند السنة.

و فيما يقسم الكلام السياسي عند الشيعة إلى: الكلام السياسي الزيدي و الكلام السياسي الإسماعيلي و الكلام السياسي عند الإمامية الثانية عشرية، فإن الكلام السياسي عند السنة أيضاً يقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الكلام السياسي

لا يمكن لها الخروج عن الإطار الذي وضعت فيه، مع التأكيد على عقلانيتها و حرفيتها التامة ضمن ذلك الإطار المنظور.

بـ- المدفـ: المدفـ هو التنظير في الموضوعات الحكومية و السياسية العامة و الأساسية التي تخص المجتمع الإسلامي. و هذا التنظير يتم بشكل حرّ و دون قيد أو شرط، و يمكن لكل باحث أن يقيـم و يكون أجزاء و هيكلية نظرـته بنفسـه .

جـ- المخاطـ: وهم العلماء و المختصون بالباحثـ السياسية.

دـ- نوع البحثـ: حرّ و عقلي و يختص بالمجتمع الإسلامي .

هـ- المصادر: القرآن، السنة، العقل. فمن الطبيعي أن يكون العقل هو الملاك في البحثـ في المجتمعـ الإسلامي، كما أنه من الطبيعي أن يحدد العقل مرجعـية القرآن و السنة في المجتمعـ الإسلامي، لأن التوحـيد و النبوـة و المـعاد هي أصولـ مقبولةـ .

و — نوعـ الأسئلةـ: أسئلةـ أساسـيةـ ضمنـ دائرةـ السياسـةـ وـ الحكومةـ وـ السلطةـ فيـ المجتمعـ الإسلاميـ، ولـلإجابةـ عليهاـ فإنـ المـبدأـ يقومـ علىـ البحثـ الحرـ وـ إـيرادـ الشـبهـاتـ وـ عدمـ الإـقتـنـاعـ الكاملـ خـلالـ البحثـ.

علمـ الكلامـ السياسيـ الإسلاميـ:

١ـ ماـ هوـ الكلامـ السياسيـ؟

يرى أبو نصر الفارابي أن علمـ الكلامـ صناعةـ تمـكـنـ الانـسانـ منـ إـثـباتـ آراءـ وـ أـفعـالـ معـيـنةـ صـرـحـ بهاـ الشـارـعـ المـقـدـسـ وـ اـكـدـ عـلـيـهاـ ، وـ بـواـسـطـتهاـ أـيـضاـ يـتمـ الرـدـ عـلـىـ الـآـرـاءـ الـمـخـالـفةـ وـ إـبـطـالـهاـ (٤٠). وـ حـسـبـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ الإمامـ الغـزالـيـ، فإنـ فـائـدةـ علمـ الكلامـ تـنـحـصـرـ فـقـطـ فيـ صـيـانـةـ عـقـائـدـ الـمـؤـمـنـينـ مـقـابـلـ تـشـويـشـ أـهـلـ الـبدـعـ

باهتمام إلى مسألة الإيمان و صيانته و الحصول على الحد الأكثير من الثواب في الآخرة.

و إذا ما تجاوزنا الإتجاهات المنهجية العامة السائدة في علم الكلام السياسي، فإن لكل مدرسة و مذهب كلامي في الإسلام اتجاهاته المنهجية الخاصة به، و هذا ما سنعرضه جملًا .

فالكلام السياسي عند الخوارج له أربع خصوصيات، هي:

- ١- التأكيد على التعاليم النقلية و تحنب الرجوع إلى العقل.
- ٢- الأخذ بالظواهر الدينية و رفض أي نوع من التأويل و التفسير
- ٣- العملية السطحية و المفرطة و تقديم الفعل على الرأي

٤- رفض قدسيّة السلطة و الحكومة بعد النبي (ص). و بالنسبة للزريدية فإن أهم الخصوصيات المنهجية في كلامهم السياسي هي التأكيد على الأدلة النقلية و الروائية.

في حين أن الكلام السياسي عند الإسماعيلية له خصوصيات منهجيتان، هما: الإتجah نحو العقل و المباحث العقلية، و الباطنية و الغنوصية و الإتجah نحو التأويل و التفسير. و يرى الإسماعيلية أن باطن الشريعة أهم من ظاهرها.

أما بالنسبة للكلام السياسي عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية فإن له خصوصيتين منهجيتين أساسيتين: الأولى، تعدد المناهج. والثانية التي تعتبر مؤثرة في ظهور الخصوصية الأولى أيضًا فهي العقلانية و الميل نحو الإستدلال. و مع وجود اتجاهات كلامية سياسية متعددة ضمن دائرة

عند أهل الحديث، و الكلام السياسي عند الأشاعرة و الكلام السياسي عند المعتزلة (٤٧).

٢- مثولوجيا الكلام السياسي:

علم الكلام السياسي له بعض الخصوصيات و الإتجاهات المنهجية التي هو مصدرها كونه علم الكلام، الأمر الذي يصدق بنسب متفاوتة على جميع فروع علم الكلام.

والخصوصية المنهجية الأولى للكلام السياسي هي «أصلية النقل و النص»؛ لأن الأساس في الكلام و تبعًا له الكلام السياسي، هو التعاليم و النصوص الدينية. لذلك، و من الناحية المنطقية، لا يمكن للمباحث الكلامية الخروج عن دائرة التعاليم و النصوص الدينية.

أما الخصوصية الثانية، فهي تأثر العقل و العلم البشري مقارنة بالنص. بعبارة أخرى، يجد العقل و العلم البشري معناهما في و على أساس التعاليم و النصوص الدينية، فالعقل و العلم البشري يسقطان و يفقدان معناهما إذا ما خرجا من دائرة العقائد الكلامية أو أصبحا في تعارض معها، لأن الأرجحية تكون للمباحث الكلامية، التي تستمد قوتها من الوحي، في حين أن العقل و العلم البشريان محدودان و تابعان لظروف الزمان و المكان و بالتالي فهما غير مصوّنين من الخطأ.

و الخصوصية المنهجية الثالثة للكلام السياسي هي «الإتجah الأخرولي»، فيما أن الإهتمام الأساسي للتعليم الدينية ينصب حول المبدأ و المعاد، فإننا نجد تأثير ذلك في مباحث الكلام السياسي أيضًا، فترتبط المباحث السياسية بالمباحث العقائدية و خاصة بالإتجah الأخرولي، و من هذا المنطلق نجد النماذج و النظريات السياسية المطروحة تنظر

في البداية شبيهة بما هو موجود عند أهل الحديث، لكنهم ابتعدوا عنهم فيما بعد بالتدریج.

٣- مؤشرات الكلام السياسي:

أ- الموضوع: الرؤى و التعاليم السياسية المنظورة من قبل الشارع المقدس، و الآراء المخالفة لها. بعبارة أخرى تشكل الآراء و النظريات و الأفكار المستمدة من الوحي و رأي الشارع المقدس في مجال السياسة و الحكومة موضوع الكلام السياسي. وأيضاً أي نوع من الرأي أو الأفكار و النظريات التي تحاول التعرض للقسم الأول من المواضيع و معارضتها أو القاء الشبهات عليها . و الكلام السياسي لا يسعى إلى إيجاد حلول للمشاكل الموضوعية في مجال السياسة أو بيان مهام المكلفين و نوع السلوك الذي عليهم القيام به في القضايا السياسية، بل يريد أن يقول للمسلم ما هو الإعتقاد الذي يجب أن يكون عليه فيما يتعلق بأمهات و كبريات القضايا السياسية .

ب- المدف: الدفاع عن العقائد و التعاليم المستمدة من الوحي و رأي الشارع المقدس. و أيضاً الرد على العقائد و الآراء المخالفه لذلك.

ج- المخاطب: المعارضون والمؤمنون الذين يواجهون بعض الشبهات، إضافة إلى المؤمنين المتزمتين و ذلك من أجل تقوية إيمانهم.

د- نوع البحث: ديني داخلي أو مذهبي داخلي.

هـ- المصادر: القرآن، السنة، العقل ضمن إطار النقل، آراء العلماء السابقين.

و- نوع الأسئلة: تساؤلات من أجل تعزيز إيمان المؤمنين و الأسئلة التي تهدف إلى الرد على الشبهات العقائدية الدينية و السياسية.

المدرسة الأصولية و المدرسة الإخبارية، إلا أن جميعها فقدت موقعها لصالح الإتجاه العقلي في النهاية. و بالطبع فإن هذه العقلانية و الإستدلالية تأتي ضمن منهجية الكلام و على أساس النصوص و التعاليم الدينية. و تجدر الإشارة هنا إلى أن عقلانية الكلام السياسي تختلف عن عقلانية الفلسفة السياسية الإسلامية، فلكل واحدة من هاتين العقلانيتين معناها الخاص .

أما الكلام السياسي عند أهل السنة ففيه ثلاثة اتجاهات هي: أهل الحديث، الأشاعرة و المعتزلة. فالكلام السياسي عند أهل الحديث - و الذي تعتبر الوهابية و القاعدة امتداداً لهم - له خمس خصوصيات منهجية، هي:

١- محورية النص و النقل و رفض أي نوع من الأدوار للعقل في استنباط التعاليم الدينية أو الدفاع عنها.

٢- رفض أي نوع من التجديد و إعادة قراءة التعاليم الدينية.

٣- قداسة و مرعوية الخلفاء (الراشدين) و السلف و ضرورة التمسك بسيرتهم.

٤- السلطوية في السياسة و محورية الحاكم في الحياة السياسية

٥- القدرة و التسلیم أمام السلطة.

و في حين أن الخصوصيات المنهجية للكلام عند المعتزلة هي نفسها الموجودة عند الشيعة تقريباً، فإن أهم خصوصية منهجية للكلام السياسي عند الأشاعرة هي نسبة الإتجاه نحو العقل و العقلانية، بعبارة أخرى الأشاعرة هم النموذج المعتمد من أهل الحديث، و لقد كانت اتجاهاتهم المنهجية

فيما يلي جدول بالمؤشرات المثولوجية (المنهجية) في مختلف مجالات البحوث السياسية الإسلامية .

الفقه السياسي في الإسلام	الفكر السياسي الإسلامي	علم الكلام السياسي الإسلامي	الفلسفة السياسية الإسلامية	الفقه السياسي	
قضايا السياسة و الحكم التي طرحتها المفكرون المسلمين في جميع العصور	المباحث و القضايا التطبيقية السياسية في كل عصر	الرأي و التعليم السياسية الدينية والآراء المعارضة لها و الشبهات	المباحث الأساسية للسياسة و الحكومة في المجتمع الإسلامي	سلوك السياسي للمسلمين	الموضوع
دراسة و معرفة و تحليل و نقد و توطيف الأفكار السياسية للعلماء المسلمين	تقاسم حلول للبرمجة و التخطيط و تقليل المشاكل النظرية و العملية السياسية في كل عصر	الدفاع عن الآراء و التعاليم الأساسية المستمدّة من الوحي ورد الشبهات	التنظير في القضايا العامة و الأساسية فيما يتعلق بالسياسة و الحكومة	التعرّيف بالسلوكيات المطابقة للشريعة، بيان تكليف المسلمين للقيام أو عدم القيام بأمر معين	الهدف
الباحثون و علماء السياسة ، الحكم و المدراء و الناشطون السياسيون	الحكام و المدراء و الناشطون السياسيون و المراكز العلمية و البحثية و الأساتذة و الباحثون	المعارضون و الذين يواجهون شبهات، وأيضاً المؤمنون لزياده ينأحتم	العماء و المفكرون السياسيون و الإجتماعيون	المسلمون الملتزمون بأحكام الشريعة	المخاطب
ديني داخلي ينظر إلى خطاب المفكرين و المجتمع في فترة البحث وفي الوقت الراهن	ديني داخلي ينظر إلى الخطاب الاجتماعي المعاصر له	ديني داخلي مذهبي داخلي	حرّ و عقلي ينظر إلى المجتمع الإسلامي	ديني داخلي	نوع البحث
جميع آثار المفكرين الذين يدور البحث حولهم	القرآن، السنة، العقل، المباحث المشاهدة لدى العلماء و المجتمعات الإسلامية	القرآن، السنة، العقل، ضمن إطار النقل، آراء العلماء السابقين	القرآن ، السنة العقل	القرآن، السنة العقل، الاجتماع	المصادر
أسئلة دقيقة لفهم أفكار و آراء العلماء المسلمين في مجال السياسة	أسئلة مثالية و طبيعية حل المشاكل مع الحفاظ على الأصول الإسلامية	أسئلة تهدف إلى تعزيز الإيمان وعقيدته و الرد على الشبهات	أسئلة أساسية حول السياسة و الحكومة في المجتمع الإسلامي مع فرض مسبق بالنقاش	أسئلة إيمانية مع رفض مسبق بقبول الإجابة	طبيعة الأسئلة
١- طرح غير مباشر للمباحث القيمية والتوجيزية ٢- التأثر بالماضي ٣- وجود اتجاهات تاريخية	١- طرح مباشر للمباحث القيمية والتوجيزية ٢- التأثر بالزمان و المكان ٣- التوفيق بين أكثر من مجال و دائرة في الدراسات السياسية الإسلامية	١- أصله النقل و النص ٢- هامشية العقل و العلم البشري ٣- الآخر ويه ٤- الاستناد إلى الظواهر الدينية ٥- مرجعية الخلفاء الراشدين (عند أهل الحديث)	أصله العقل الإلتفات إلى الزمان و المكان	١- نظرية تجريبية ٢- نظرية فردانية ٣- نظرية تكليفية (الزامية) ٤- الماضوية ٥- النقلانية على الاستناد (النقل)	سائر الإتجاهات المنهجية

3-Alexi de.Tocqueville.

4- Graham Wallas.

5- Baghot.

٦- عباس علي عميد زنجانی، مبانی اندیشه سیاسی إسلام، طهران: پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامی، ۱۳۷۴ ه.ش (۱۹۹۵م)، ص ۲۸.

٧- حسین بشریة، تاریخ اندیشه‌های سیاسی در قرن بیستم، طهران: نشر نی، ۱۳۷۸ ه.ش (۱۹۹۹م)، ج ۱، ص ۱۶-۱۷.

٨- نفس المصدر .

٩- نفس المصدر، ص ص ۱۷-۱۸.

١٠- لئو اشتراوس، فلسفه سیاسی چیست؟ فرهنگ رجائی، طهران: انتشارات علمی و فرهنگی، ۱۳۷۳ ه.ش (۱۹۹۴م)، ص ۵.

١١- المصدر نفسه، مقدمة المترجم .

١٢- فرهنگ رجائی، تحول اندیشه سیاسی در شرق باستان، طهران: نشر قومس، ۱۳۷۵ ه.ش (۱۹۹۶م)، ص ص ۱۴-۱۵.

١٣- هناك العديد من الأحاديث الواردة ضمن هذا السياق، منها: «ليس بนาفك أن تعلم ما لم تعمل، إن كثرة العلم لا يزيدك إلا جلاً إذا لم تعمل به». انظر: محمد مهدي ري شهری، میزان الحکمة، قم: مركز نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ۱۴۰۴ هـ، ج ٦، ص ٥٠٥، الحديث ۱۳۶۹۳.

١٤- أبو حامد محمد الغزالی، مجموعۃ الرسائل، بيروت: دار الفكر، ۱۴۲۱ هـ، ص ۵۴۲.

١٥- خواجة نصیر الدین طوسي، أخلاق ناصري، تصحيح و تقيیح: مجتبی مینوی و علی رضا حیدری، طهران: انتشارات خوارزمی، ۱۳۷۳ هـ (۱۹۹۴م) ص ۴۱.

النتيجة

بالرغم من أن الإبداع في البحوث التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي قليل جدًا، لكن المشكلة هي أن هذه الإبداعات لا تشكل أرضية تحولات أساسية من الناحية المعرفية والعلمية و بما يشكل عاملاً مؤثراً في السياسات الجارية في المجتمعات الإسلامية.

و من خلال دراسة العقبات والموانع المنهجية التي تقف أمام الإبداع في مختلف المجالات، نجد أن الدور الأساس هو للنظام التعليمي والمعرفي الذي ساد العالم الإسلامي في القرون الوسطى واليوم، و من ثم نفس الباحثين في هذا المجال. فإذا كان التعليم و التعليم العالي اليوم ضمن دائرة السلطة و الحكومات، فلابد من إعطاء الدور الأساس إلى الحكومات و السلطات في أية علمية تحول و تطور في مجال البحوث و الدراسات التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي، ولو كانت الحكومة تؤمن بضرورة الإبداع العلمي في مجال الفكر السياسي الإسلامي و تؤكد على دعم هذه المجالات البحثية و تقويتها، ثم في مرحلة لاحقة تغيير النظام التعليمي و تستحدث مراكز علمية و تعليمية صغيرة هدفها تربية و إعداد اخصائين في مجال الفكر السياسي الإسلامي، ثم و في مرحلة ثالثة و متطرفة تتحذ شتى الإجراءات و الخطوات الحقيقة لربط الباحثين بالمراكم البحثية و العلمية الموجودة خارج البلاد، ففي هذه الحالة يمكن أن نأمل و بعد فترة أقلها ۵۰ عاماً بظهور تحولات علمية حقيقة و إبداعات على مستوى النظرية و التظير في مجال البحث الخاص بالفكر السياسي الإسلامي.

الهوامش

1- P.H.PARTRIDGE

٢- بـ. اج. بارتريج «سیاست، فلسفه، ایدیولوژی»، ضمن: آنتونی کوئینتن، فلسفه سیاسی، مرتضی اسعدی، طهران: انتشارات بهآور، ۱۳۷۴ هـ (۱۹۹۵م) صص ۶۹-۷۴.

٢٤- أنظر: محمد رضا المظفر ، أصول الفقه ،؟ : نشر دانش إسلامي ، ١٤٠٥ هـ .

٢٥- أنظر: زین العابدین قربانی لاهیجی، علم حدیث و نقش آن در شناخت و تهذیب حدیث، قم: انتشارات انصاریان، ١٤١٦ هـ.، ص ٧٦، «قال رسول الله (ص) إذا سمعتم الحديث عني تنکرہ قلوبکم و تنفر منه أشعارکم وأشعارکم و ترون أنه بعيد منکم فأنا أبعد کم منه» محمد مهدی ری شهری، میزان الحکمة، حمید رضا شیخی، قم: دار الحديث، ١٣٨٤ ش (٢٠٠٥) ، ج ٣، ص ١٠٣٦ .

٢٦- سید نادر علوی، «هویت فقه سیاسی» فصلیه: پژوهش و حوزه ، العددان ٢٢و٢١ ، ٢٠٠٥ ، صص ١٩٦-١٨٨ . (بالفارسیة)

٢٧- أنظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠ و أيضاً: محمد مجتبه شیبستیری، نقدي بر قرائت رسمي از دین، طهران: انتشارات طرح نو، ١٣٧٩ ش (٢٠٠٠)، صص ١١٢-١٠٨ .

٢٨- أنظر: مرتضی یوسفی راد، «إمكان معرفتی فلسفه سیاسی إسلام»، فصلیه: پژوهش و حوزه ، العددان ٢٢و٢١ ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧١-٤٩ .

(بالفارسیة)، مهدی امیری نقلیری، «إمكان فلسفه سیاسی إسلامی و نقدہای آن»، فصلیه: پژوهش و حوزه ، العددان ٢٢و٢١ ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٢-٧٦ ، ص ١٠٨-٧٦ . (بالفارسیة).

29-knowledge.

30- opinion.

٣١- لکوشاترووس، مصدر سابق، ص ٤ .

٣٢- المصدر نفسه، ص ٢ .

٣٣- المصدر نفسه، ص ٤٢ و ٤٣ .

٣٤- احمد بستانی، «تاریخ نگاری فلسفه سیاسی إسلامی»، فصلیه: پژوهش و حوزه ، العددان ٢٢و٢١ ، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٤ ، (بالفارسیة).

١٦- أبو نصر الفارابی، إحصاء العلوم ، ترجمة حسين خدیو جم، طهران: انتشارات بنیاد فرهنگ ایران، ١٣٤٨ ش (١٩٦٩ م) ، ص ١١٣ .

١٧- أبو نصر الفارابی، «كتاب الملة»، ترجمة محسن مهاجرنیا، ضمن: فصلیه علوم سیاسی، العدد ٦ ، خریف ١٩٩٩ ، ص ٣٠١ (بالفارسیة).

١٨- محمد بن مکی العاملی، القواعد و الفوائد، قم: منشورات مکتبة المفید، ص ٣ ، فاضل مقداد، نصد الفوائد الفقهیة، قم: مکتبة آیة الله المرعushi ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٥ .

١٩- عباس علی عمید زنجانی، فقه سیاسی، طهران: انتشارات امیرکبیر، ١٣٧٣ ش (١٩٩٤ م) ، ج ٢ ، ص ٥٠ .

٢٠- أبو القاسم گرجی، تاریخ فقه و فقها، طهران: انتشارات سمت، ١٣٧٥ ش (١٩٩٦ م) ، ص ٨ .

٢١- بحث لک زائی، چالش سیاست دینی و نظم سلطانی، قم: پژوهشگاه علوم و فرهنگ إسلامی، ١٣٨٥ ش (٢٠٠٦ م) ص ٣٧ ، محمد عبد القادر أبو فارس ، الفقه السیاسی عند الإمام الشهید حسن البنا، عمان: دار عمار، ١٤١٩ هـ ، ص ١٤ ، أبو الفضل شکوری، فقه سیاسی، قم: انتشارات دفتر تبلیغات إسلامی، ١٣٧٧ ش (١٩٩٨ م) ، ص ٧٦ .

٢٢- أنظر: أبو القاسم گرجی، مصدر سابق، ص ٢٣٠ ، محمد إبراهیم جناتی، إدوار اجتهاد از دیدگاه مذاهب إسلامی، طهران: انتشارات کیهان، ١٣٧٢ ش (١٩٩٣ م) ، ص ٣،٧ .

٢٣- أنظر: بحث لک زائی، «روش شناسی فقه سیاسی شیعه» فصلیه علوم سیاسی، العدد ٢١ ، ریبع ٢٠٠٣ ، ص ص ٥٦-٥٩ . (بالفارسیة)

٤٤ - حوار مع الشيخ محمد هادي معرفت، «كلام سياسي»، فصلية: علوم سياسی، العدد الثاني، خريف ١٣٤٠، ص ١٣٤، (بالفارسية).

٤٥ - لئواشتراوس ، مصدر سابق ، ص ٦.

٤٦ - غلام رضا بروز لک، «روش شناسی کلام سیاسی» فصلية: علوم سیاسی، العدد ٢٨ ، خريف ٢٠٠٤ م ، ص ٨٣ ، (بالفارسية).

٤٧ - المصدر نفسه ، ص ٢٤٨-٢٦٦.

المصادر و المراجع

[١] ابو فارس، محمد عبدالقادر، النظام السياسي في الإسلام، الأردن: دار الفرقان: ١٩٨٦م.

[٢] بدوي، عبدالرحمن، الأصول اليونانية للنظريات الإسلامية السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤م.

[٣] البهی، محمد، الدين و الدولة من توجيه القرآن الكريم، بيروت: دار الفكر، ١٣٩١ھـ (١٩٧١م).

[٤] حسن، حسن عباس، ساختار منطقی اندیشه سیاسی در اسلام، ترجمه مصطفی فضائلی، قم: بوستان کتاب، ١٣٨٣ھـ. ش (٢٠٠٤م).

[٥] حلی، علی اصغر، مبانی اندیشه‌های سیاسی در ایران و جهان اسلام، طهران: انتشارات زوار، ١٣٨٢ھـ. ش (٢٠٠٣م).

[٦] حمید الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية، محمود مهدوی دامغانی، طهران: چاپ و نشر بنیاد، ١٣٦٥ھـ. ش (١٩٨٦م).

[٧] حنفي، حسن، «الفلسفة و التراث» ضمن: الفلسفة العربية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.

٣٥ - أنظر: ريمون بلانٹ، «ماهیت فلسفه سیاسی» مهدی براعلی بور، مجلة: قبسات، العددان ٢١ و ٢٠ صيف ٢٠٠١ م ، ص ١٢٠ ، (بالفارسية).

٣٦ - المصدر نفسه، ص ١٢١.

٣٧ - أنظر: سید صادق حقیقت، «چیستی فلسفه سیاسی» فصلية: مفید، العدد ٢٥، ٢٠٠١ م، احمد بستانی، مصدر سابق، ص ص ٤٤-٤٥، و في نفس المصدر: محسن رضوانی، «مفهوم فلسفه سیاسی إسلامی» ص ص ٢١-٥، مرتضی یوسفی راد، مصدر سابق ، ص ٧٢-٤٨، مهدی أمیری نقلبری، مصدر سابق، ص ١١٠-٧٦ ، (بالفارسية).

٣٨ - أنظر: مصطفی عبد الرزاق، زمینه تاریخ فلسفه إسلامی، فتحعلی اکبری، أصفهان: نشر پرسش، ١٣٨١ش (٢٠٠٢م)، ص ٢٣ ، سید جواد طباطبائی، زوال اندیشه سیاسی در ایران، تهران: انتشارات کویر، ١٣٧٥ش (١٩٩٦م) ، ص ١٥ ، احمد بستانی، «نقدي بر گزارش ارزیابی تحلیلی — انتقادی زوال اندیشه سیاسی در اسلام و ایران»، فصلية: علوم سیاسی، العدد ٢٦ ، صيف ٢٠٠٤ م، ص ٢٢٦ . (بالفارسية)

٣٩ - أنظر: عبد الرسول عبودیت، «آیا فلسفه اسلامی داریم؟» مجلة: معرفت فلسفی، العدد الأول، خريف ٢٠٠٤ م، صص ٤١-٤٢، (بالفارسية)، محمد جواد صاجی، گفتگوی دین و فلسفه، طهران: انتشارات پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، ١٣٧٧ش (١٩٩٨م) ، ص ١٠٠ .

٤٠ - أبو نصر الفارابی، إحصاء العلوم، المصدر السابق، ص ١١٤.

٤١ - أبو حامد محمد الغزالی، المصدر السابق.

٤٢ - مرتضی مطہری، آشنایی با علوم إسلامی، بخش کلام، طهران: انتشارات صدراء، ١٣٧٨ش (١٩٩٩م) ، ص ١٥ .

43- political theory

- [١٨] عبد الكريم، خليل، دولة يشرب، مصر: سينا للنشر و مؤسسة الإنتشار العربي، ١٩٩٩ م.
- [١٩] عبدالخالق، فريد، في الفقه السياسي الإسلامي، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٩ هـ. (١٩٩٩ م).
- [٢٠] عميد زنجاني، عباس علي، فقه سياسي: حقوق و تعهادات بين المللية و دبلوماسي در اسلام، طهران: انتشارات سمت، ١٣٧٩ هـ. ش. (٢٠٠٠ م).
- [٢١] العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٠ هـ. (١٩٨٩ م).
- [٢٢] القرضاوي، يوسف، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٩ هـ. (١٩٩٩ م).
- [٢٣] الكتاني، عبدالحي بن عبد الكبير، نظام الحكومة النبوية، حواشي و تعليق: علي محمد دندل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ. (٢٠٠١ م).
- [٢٤] لک زائی، شریف، «بررسی وضعیت فلسفه سیاسی در ایران»، فصلیه: پژوهش و حوزه، العددان ٢١-٢٢.
- [٢٥] مجتبی شبسنی، محمد، نقدي بر قرائت رسمي از دین، طهران انتشارات طرح نو، ١٣٧٩ هـ. ش. (٢٠٠٠ م).
- [٢٦] ملکیان و آخرون، مصطفی، گفتگوهای فلسفه فقه، قم: مرکز انتشارات تبلیغات اسلامی، ١٣٧٧ هـ. ش. (١٩٩٨ م).
- [٢٧] یعقوب، احمد حسين، النظام السياسي في الإسلام، بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١٧ هـ. (١٩٩٦ م).
- [28] Hanafi, Hassan, “the middle east in whose world?” the fourth Nordic conference on Middle East Studies: the Middle East in globalizing world, Oslo, 13-16 August, 1998.
- [٨] حنفي، حسن، و الجابري، محمد عابد، «مکالمه دو فرهنگ» ترجمه محمد مهدی خلح لکتیب حوار الشرق و الغرب، مجله: نقد و نظر، العدد ٩، شتاء ١٣٧٥ هـ. ش (١٩٩٦ م)، (بالفارسية).
- [٩] حنفي، حسن، هموم الفكر و الوطن، القاهرة: دار قباء، ١٩٨٨ م.
- [١٠] الخطيب، عبدالکریم، الخلافة و الإمامة، بيروت دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ. (١٩٧٥ م).
- [١١] ذکریا، فؤاد، آفاق الفلسفة، بيروت: دار التدویر و المركز الثقافي للطباعة و النشر، ١٩٨٨ م.
- [١٢] شکوری، ابوالفضل، فقه سیاسی اسلام، قم: مرکز انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی، ١٣٧٧ هـ. ش. (١٩٩٨ م).
- [١٣] شمس الدین، محمد مهدی، في الاجتماع السياسي الإسلامي، قم: دار الثقافة للطباعة و النشر، ١٤١٤ هـ. (١٩٩٤ م).
- [١٤] شهروزی، شمس الدین محمد، شرح حکمة الإشراق، تصحیح و تحقیق: حسین ضیائی تربیتی، طهران، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، ١٣٨٠ هـ. ش. (٢٠٠١ م).
- [١٥] صادقی رشاد، علی اکبر، دین پژوهی، طهران: پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامی، ١٣٨٤ هـ. ش. (٢٠٠٥ م).
- [١٦] عارف، نصر محمد، منابع و آثار سیاسی اسلامی، ترجمه و تعلیق: مهران اسماعیلی، طهران: نشر نی، ١٣٨٤ هـ. ش. (٢٠٠٥ م).
- [١٧] عالیه، سعید، نظریة الدولة و آدابها في الإسلام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ١٤٠٨ هـ. (١٩٩٨ م).

شاخص‌های روش‌شناختی تفکیک مطالعات سیاسی اسلام

علی اکبر علیخانی^۱

تاریخ پذیرش: ۱۳۸۶/۱۱/۹

تاریخ دریافت: ۱۳۸۶/۸/۲۸

در تحقیقات و مباحثی که در حوزه اسلام و سیاست و یا سیاست اسلامی مطرح می‌شود زمینه‌های مطالعاتی متعددی دیده می‌شود و هر کدام از این مباحث در آن زمینه‌ها مطرح می‌گردد، که عمدۀ اینها عبارتند از: فقه سیاسی، فلسفه سیاسی اسلام، کلام سیاسی اسلام و اندیشه سیاسی اسلام، در حالیکه مرز هر کدام از اینها روشن نیست و عموماً تعریفهای جامع و مانعی در مورد آنها وجود ندارد. این مقاله تلاش کرده با طراحی، تدوین و ارایه مجموعه‌ای از شاخصهای روش‌شناختی، مرز هر کدام از اینها را از هم جدا کند و وجود تمایز و تفاوت برای آنها تعیین نماید. در این مقاله برای اولین بار نیز تعاریف جدیدی از «اندیشه سیاسی اسلام» و «اندیشه سیاسی در اسلام» ارایه شده، و بین آنها فرق گذاشته شده است.

واژگان کلیدی: اسلام، اندیشه سیاسی اسلام، روش‌شناختی، غرب

۱. عضو هیأت علمی پژوهشکده فرهنگی و اجتماعی وزارت علوم فنون و تحقیقات